

أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2006-2021م)

Impact of Saudi Women's Economic Empowerment On Economic Growth

A Standard Study On Saudi Arabia During the Period (2006 - 2021)

رغد عبد المعين زيني

كلية الإدارة والاقتصاد، طالبة ماجستير في جامعة الملك عبد العزيز

Rag.zaini97@gmail.com

نورة حمود المطرفي

كلية الإدارة والاقتصاد، طالبة ماجستير في جامعة الملك عبد العزيز

nalmatrafi0019@stu.kau.edu.sa

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2006-2021)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة تم الحصول عليها من البنك الدولي، والبنك المركزي السعودي وتمثل في (الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ونسبة حصول الإناث على التعليم العام، نسبة حصول الإناث على التعليم العالي، نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل، معدل البطالة كمتغيرات مستقلة)، وتم الاعتماد على مخرجات برنامج (EViews) للحصول على نتائج نموذج الانحدار المتعدد باستخدام منهجية المربعات الصغرى OLS، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة حصول الإناث على التعليم العام و الناتج المحلي الإجمالي، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين نسبة حصول الإناث على التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي، بينما توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل والناتج المحلي الإجمالي، وبناء على هذه النتائج قدمت الدراسة عدة توصيات: ضرورة استمرارية تفعيل دور المرأة في سوق العمل، والاستفادة من طاقاتها ومؤهلاتها في التعليم لينعكس على الاقتصاد السعودي من خلال المساهمة الفاعلة في سوق العمل، ووضع إجراءات وسياسات لمعالجة التكلفة الاقتصادية المرتفعة للتعليم العالي مقارنة بالعائد منه.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، المرأة السعودية، التمكين الاقتصادي، النمو الاقتصادي

Abstract

The study aimed to identify the impact of Saudi women's economic empowerment on economic growth in Saudi Arabia during the period (2006-2021), and to achieve this goal, the analytical and standard descriptive approach was used, using time series data for study variables obtained from the World Bank and the Central Bank of Saudi Arabia (GDP as a dependent variable, female access to general education, female access to higher education, female labor market contribution ratio, unemployment rate as independent variables) The results of the (EViews) program were relied upon to obtain the results of the multiple regression model using the OLS micro-square methodology, and the study found the following findings: a positive statistically significant relationship between female access to public education and GDP, a negative statistically significant relationship between female access to higher education and GDP, while the results found that there was no negative statistical significance between female access to higher education and GDP, while the results found that there was no The existence of a statistically significant relationship between the proportion of female contribution to the labor market and GDP, and based on these results the study made several recommendations: the need to continue activating the role of women in the labor market, and to utilize their energy and qualifications in education to reflect on the Saudi economy through active contribution to the labor market, and to develop procedures and policies to address the high economic cost of higher education compared to the return from it.

Keywords: *Empowering Women, Saudi Women, Economic Empowerment, Economic Growth.*

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعد موضوع المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي من القضايا التي لها أهميتها الكبيرة وذلك كون المرأة تشكل عنصراً هاماً في بناء وتطور المجتمع نظراً لأهمية الوظائف المتعددة التي تقوم بها المرأة في كافة المجالات، وكل ذلك أدى لزيادة الجهود المبذولة لزيادة مساهمة المرأة في أنشطة المجتمع والعمل على تنمية قدراتها بشكل سليم باعتبارها قوة فعالة ومؤثرة في المجتمع، وبالتالي فإن مقدار مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يعتبر أحد مقاييس التنمية الاقتصادية؛ حيث يقاس دور المرأة في العملية التنموية وخاصة في الجانب الاقتصادي بمعرفة حجم مشاركة المرأة في النشاط الإنتاجي، ومن مؤشرات تطور المجتمع فسخ المجال أمام المرأة للمشاركة في أوجه النشاط المختلفة في المجتمع ومساواتها مع الرجل. وقد احتل موضوع تمكين المرأة على الأصعدة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعملية وغيرها قمة مواضيع وأهداف مؤسسات الأمم المتحدة ومنها وضعها كهدف من أهداف التنمية المستدامة السبع عشر المعتمدة في الوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة لعام 2015م تحت عنوان "تحويل عالمانا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030م"، والتي نص هدفها الخامس على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛ فتحقيق المساواة بين الجنسين يعد أساساً ضرورياً لإحلال السلام وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 2015).

ان عدم المساواة في توزيع الفرص والموارد بطريقة منصفة بين الرجال والنساء له تأثيره السلبي على مستوى النمو الاقتصادي، ولما كان النمو هو من الأهداف الأساسية التي تسعى كل دولة الى تحقيقها، وتعمل جاهدة على تخطي العقبات والحوجز التي تعترضه، فإن تعليم المرأة وتمكينها من المساهمة في العمل والإنتاج لا بد وأن يكون من الأولويات التي تركز عليها متطلبات التنمية الاقتصادية والنمو (بخاري، 2012).

وأكد تقرير البنك الدولي (2001 م)، أن استبعاد المرأة من التعليم والعمل يترجمان الى ضعف في الإنتاجية بسبب انخفاض التراكم في رأس المال البشري مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي (البنك الدولي، 2001).

كما ان إتاحة فرص العمل والدراسة أمام مجتمع النساء من شأنه استغلال طاقات وكوادر مهمشة لها القدرة على الدفع بعجلة التنمية والنهوض بالمجتمعات، ويساعد تمكين المرأة على صناعة القرار والسيطرة على حياتها ومساعدتها في الحصول على الخبرات والمهارات المطلوبة، كما تستطيع المرأة من خلاله ان تصبح قيادية، ويعد تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية من مؤشرات قياس التنمية البشرية، فتمكين المرأة يؤثر على التنمية والحد من الفقر، ويعتبر هدف أساسي لدعم الأهداف الإنمائية (ابن شلهوب، 2015).

إن المملكة العربية السعودية تعيش عصر جديد من الإنجازات على صعيد جميع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة من خلال تحقيق رؤية 2030 التي كان من أبرز بنودها التأكيد على تمكين المرأة السعودية التي تمثل 50% من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين السعوديين أي ما يمثل نصف القوى العاملة المستقبلية لسوق العمل، وقد بدأ المخططون الى وضع خطط لتمكين المرأة السعودية التي منها برنامج التحول الوطني السعودي 2020، وهو يسعى الى تمكين المرأة للوصول الى الوظائف العليا وما دونها لزيادة الفرص في المجالات المهنية الجديدة المتاحة للمرأة السعودية، وبرز تمكين المرأة كهدف رئيسي ضمن الأهداف الإستراتيجية لتمكين المرأة واستثمار طاقاتها، وذلك عن طريق رفع نسبة النساء في الخدمة المدنية من 8.39% في عام 2016 إلى 42% في عام 2020م، وكذلك زيادة نسبة قوة العمل النسائية من

23% إلى 28%، كما تسعى المملكة بحلول عام 2030 إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 30% (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2016). وعليه تهتم الدراسة بالتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، لمعرفة جهود المملكة المبذولة في تمكين المرأة من حيث مشاركتها في التعليم والتوظيف وأثره على النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

تشهد المملكة العربية السعودية العديد من التغييرات الجذرية التي من ضمنها تطوير أوضاع المرأة السعودية من خلال تمكينها، وزيادة مشاركتها الاقتصادية لتعزيز قدراتها واستثمار طاقاتها، ولاعتبار أن لها دور في عملية التنمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، فقد تضمنت أهداف "رؤية المملكة 2030" اهتماماً بالمرأة من خلال زيادة نسبة مشاركتها في التنمية وسوق العمل، وبذلك تسعى المملكة إلى تفعيل دور المرأة وتمكينها اقتصادياً والوصول بها إلى مواقع صنع القرار، خاصة وأن المرأة تشكل نصف المجتمع، حيث أشارت إحصاءات الهيئة العامة للإحصاءات (2017م) إلى أن المرأة السعودية تشكل نصف المجتمع السعودي تقريباً، وقد اتضح من خلال توزيع السكان السعوديين حسب الجنس أن نسبة الذكور 50,64%، بينما نسبة الإناث 49,06% (الهيئة العامة للإحصاء، 2017). وبما أن المرأة السعودية تشكل نصف المجتمع السعودي فإن غيابها وعدم تمكينها اقتصادياً قد يؤثر على النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك فإن واقع المرأة السعودية لم يصل إلى التطلعات التي تهدف إستراتيجيات التنمية لتحقيقها في السنوات السابقة، وأن وضع المرأة السعودية بحاجة إلى مزيد من التغييرات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية تم تصنيف المملكة العربية السعودية كواحدة من دول العالم التي تعاني من التمييز حول مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية تم تصنيف المملكة العربية السعودية كواحدة من دول العالم التي تعاني من التمييز بين الجنسين، فقد جاءت في المرتبة 138 من بين 144 دولة في الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2017، (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2017). من هذا المنطلق جاء اهتمام هذه الدراسة بالتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وكيف يؤثر على النمو الاقتصادي باعتباره يسهم إسهاماً فاعلاً في التنمية، ويعد مقدمة ضرورية ومهمة لتمكين المرأة في مختلف المجالات، ويمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة في السؤال الآتي: "ما أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2006-2021)".

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2006 - 2021)، وتنبتق منها الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مفهوم تمكين المرأة ومجالاته ومؤشراته.
- التعرف على جهود المملكة المبذولة لتمكين المرأة اقتصادياً.
- التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي، وتحليل مستوى تطوره في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (2006-2021م).
- التعرف على العلاقة بين مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2006-2021م) باستخدام النموذج القياسي المناسب.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من واقع أهمية قضية تمكين المرأة اقتصادياً، حيث أنها تبحث في موضوع يستهدف 49.06% من سكان المجتمع السعودي وهي تعد من القضايا الاجتماعية المعاصرة نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به المرأة في المجال الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها نصف المجتمع، وقوة مساهمة بفعالية في جميع مراحل التنمية والنمو، ومع زيادة تمكينها سينعكس ذلك على تسريع عملية النمو الاقتصادي، فقد حدد البنك الدولي قضية التمكين كأحد أهم العناصر لتخفيض الفقر وكهدف أساسي لدعم الأهداف الإنمائية (البنك الدولي، 2006: 7)، كما أنها تتزامن مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، فقد تضمنت عدداً من الأهداف العامة لدعم المرأة السعودية وتمكينها ومساواتها في فرص التعليم والعمل اللائق، وتحقيق اقتصاد مزدهر يصل بالمجتمع السعودي الى مستوى الرفاهية، وتعد هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة العلمية والمهتمين بقضايا المرأة عامة، والمرأة السعودية خاصة، لذا تسعى الدراسة الى قياس مدى تأثير تمكين المرأة السعودية اقتصادياً، وماهي إمكانيات مساهمتها في تحقيق التنمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة

وفقاً لطبيعة الدراسة والأهداف تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي القياسي لعرض أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فالمنهج الوصفي يصف مفهوم تمكين المرأة ومجالاته ومؤشراته وجهود المملكة لتطبيقه، والنمو الاقتصادي وتطوره في الاقتصاد السعودي، أما المنهج التحليلي القياسي لقياس أثر تمكين المرأة السعودية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢١)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بطريقة المربعات الصغرى OLS، وتحليل هذا الأثر، وقد تم جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالإطار النظري من المصادر الثانوية من دراسات بحثية وتقارير، والاعتماد على المصادر الرسمية التي تتمثل في الإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية مثل: البنك الدولي، والبنك المركزي السعودي؛ وذلك للحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات في الجزء القياسي. والنموذج القياسي المقترح للدالة كما يلي:

$$\text{LOG(GDP)} = \beta_0 + \beta_1 \text{GE} + \beta_2 \text{HE} + \beta_3 \text{LP} + \beta_4 \text{UE} + e$$

لتقدير أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تم جمع بيانات سلسلة زمنية للفترة (2006-2021م) باستخدام النموذج المذكور سابقاً وتم تعريف المتغيرات كالتالي:

المتغير التابع

(GDP) يمثل النمو الاقتصادي ويقاس بلوغا يتم الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات المستقلة

(GE) نسبة حصول الاناث على التعليم العام

(HE) نسبة حصول الاناث على التعليم العالي

(LP) نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل

(UE) معدل البطالة

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: تمكين المرأة

يعرف تمكين المرأة بأنه "عملية تطوير طاقاتها وتشجيعها على ترك القيم والمعايير البالية التي تكبلها وتعوق انطلاقها وذلك من خلال رفع مستواها من الناحية التعليمية، وإتاحة الفرص لها للعمل في مختلف المجالات وتزويدها بالتعليم، والتدريب المهني، والعمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في التنمية والحد منها". (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2000: 47).

وهو "مجموعة من العمليات المخططة والمقصودة التي تستهدف تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية لمجموعة من النساء بحيث يصبحن أكثر قدرة على اشباع احتياجاتهن وحل مشكلات مجتمعهن" (آل عوض، 2014: 29).

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم، وتعمل المنظمة على الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وتقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على أربع أولويات استراتيجية:

- قيام النساء بقيادة أنظمة الحوكمة، والمشاركة فيها، والاستفادة منها على قدم المساواة.
- تمتع النساء بتأمين الدخل والعمل اللائق والاستقلال الاقتصادي.
- تمتع كل النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف.
- إسهام النساء والفتيات، وتأثيرهن بشكل أكبر، في بناء السلام والصمود المستدامين، والاستفادة على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية والصراعات ومن العمل الإنساني.

مجالات تمكين المرأة

لتمكين المرأة مجالات متعددة ويمكن حصرها فيما يلي:

- 1- **التمكين الاقتصادي:** وهو مجال الدراسة الحالية، حيث يمكن بناء اقتصاد قوي لأي مجتمع من خلال تمكين المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وإتاحة الفرص لها بالمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية في جميع القطاعات، والذي يدعم ويحقق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، و يساعد في تحسين حياة المجتمعات بشكل عام بالإضافة للحد من الفقر على المستويين الأسري والمجتمعي من خلال الاستفادة من مهارات وقدرات كل الأفراد الذين يعيشون ضمن المجتمع بالتالي تحقيق ازدهاره، و يعزز قدرة المرأة على الاستقلالية المالية من خلال كسب المال ومشاركتها ضمن القوى العاملة، وذلك يتيح لها السيطرة على موارد الأسرة و مصدر دخلها و العديد من الأمور الاقتصادية مثل الوصول الى الأسواق وتوفير فرص العمل لها بشكل متكافئ مع الرجال في الوصول الى المواقع الاقتصادية المهمة (عتيبة، 2020).

- 2- **التمكين الاجتماعي:** هو تمكين المرأة من دورها في المجتمع، وتحسين صورتها وانجازاتها في المجتمع، وذلك من خلال مشاركتها الاجتماعية على نطاق واسع وخارج نطاق الأسرة، وتوفير فرص الوصول الى مجموعة واسعة من الخيارات التعليمية.
- 3- **التمكين الثقافي:** يهتم التمكين الثقافي الى الحد من المعايير التقليدية التي تركز على تفضيل الذكور، وهو يمكن المرأة للارتقاء لمستوى التحديات الراهنة، والاستفادة من الفرص الجديدة والمفيدة.
- 4- **التمكين السياسي:** يعطي تمكين المرأة سياسياً حقها في التصويت، وانخراطها في النظام السياسي، وتمثيلها للحكومات محلياً ودولياً.
- 5- **التمكين القانوني:** يمكن للمرأة معرفة حقها والحصول على الدعم المجتمعي الذي يساعدها على ممارسة تلك الحقوق، ويشجع على سن قوانين تدعم حقوق المرأة والدفاع عنها وتصحيح أي انتهاك للحقوق من خلال الاستعانة بالنظام القضائي.
- 6- **التمكين النفسي:** يشعر التمكين النفسي المرأة بالاستحقاق والاندماج ويعزز القبول في المجتمع، كما يحقق الراحة النفسية للمرأة ورفع تقديرها لذاتها وتعزيز كفاءتها ويزيد الوعي الاجتماعي ضد اضطهاد وظلم المرأة.

مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة

حددت برامج صندوق الأمم المتحدة مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة فيما يلي: (عمر، 2020)

- أ- **المساهمة الاقتصادية:** مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، والدخل من دخول سوق العمل.
- ب- **الفرص المتاحة اقتصادياً:** نوعية المشاركة الاقتصادية، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، وعدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.
- ج- **التعليم:** نوعية التعليم، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علمياً للنساء، نسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، ومعدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.
- د- **المشاركة في اتخاذ القرار:** الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي، أو غير الرسمي، مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته.
- هـ- **الصحة:** العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل، والعناية الطبية النفسية.

المبحث الثاني: جهود المملكة العربية السعودية المبذولة لتمكين المرأة اقتصادياً

حققت المملكة تقدماً ملحوظاً لتمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية 2030، وكان من أبرز الإنجازات التي حققتها إطلاق برنامج التحول الوطني، والذي تشارك فيه المرأة السعودية بدور أساسي من خلال تقلدها لمناصب قيادية وإدارية وتشغيلية، لتحقيق ثمانية أبعاد استراتيجية لبرنامج التحول الوطني، وهذه الأبعاد الاستراتيجية تشمل الارتقاء بالرعاية الصحية، وتمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل، وتحقيق التميز في الأداء الحكومي من خلال التحول الرقمي وتعزيز مفهوم الحكومة الرقمية، وكذلك الإسهام في تمكين القطاع الخاص، وتطوير القطاع السياحي والتراث الوطني، وتعزيز التنمية

المجتمعية وغيرها من المستهدفات الاستراتيجية وجميع تلك الأبعاد تشارك فيها المرأة السعودية بفعالية وكفاءة بجانب الرجل السعودي.

وقد حققت المملكة قفزات نوعية فيما يخص رفع كفاءة المرأة وتمكينها وزيادة مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل، وانعكست الجهود والتشريعات الإصلاحية التي تمت خلال السنوات الأخيرة وفق رؤية المملكة 2030 على مستهدفات تمكين المرأة، من خلال تذليل بعض العقبات المتعلقة بحرية التنقل والعمل والتعليم واستخراج وثائق السفر وإتمام العديد من المعاملات الحكومية، وقد منحت وزارة العدل السعودية المرأة القدرة على توثيق عقود تأسيس الشركات وإصدار الوكالات وفسخها، والرهن العقاري، وإفراغ العقارات، والإقرارات بالديون وسدادها، وغيرها من المعاملات الضرورية، وقد ساعد ذلك على تضاعف نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 17% إلى 31.8% في عام 2020، كما بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا أكثر من 30% في القطاعين العام والخاص، وأظهرت المؤشرات ارتفاع نسبة النساء السعوديات في الخدمة المدنية إلى أكثر من 41%، ومن أبرز مكاسب وإنجازات المرأة السعودية هو مشاركتها في العديد من مسارات التنمية الاقتصادية، حيث رشحت في المجالس البلدية والغرف التجارية، وأصبحت سفيرة ونائب وزير وملحق ثقافي وعضوة قيادية في مجلس الشورى والمناطق، ومثلت المملكة في المحافل العالمية، ومنها وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة، كما ارتفعت أعداد السعوديات العاملات في المدن الصناعية التي تشرف عليها "مدن" من نحو 7000 موظفة سعودية إلى أكثر من 17 ألف موظفة في عام 2020، كذلك انضمت المرأة الى القطاع العسكري بوزارة الدفاع بمختلف الرتب العسكرية في عدة قطاعات مثل القوات البرية الملكية وقوات الدفاع الجوي والقوات البحرية الملكية وغيرها إلى جانب انضمامها الى قوة امن الحج والعمرة بالحرم المكي، أما فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة ومكافحة التمييز في إطار العمل، فإن نظام العمل لا يفرق بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، كذلك لا يوجد تمييز في الأجر عند تساوي قيمة ونوعية العمل، وتوجد مساواة تامة بين الرجال والنساء في إعانة البحث عن العمل، وكذلك فيما يتعلق بدعم التدريب والتوظيف، توجد مساواة سواء من حيث مقدار دعم تكاليف التدريب أو الأجر أو مدة الدعم، والمساواة في سن التقاعد للرجل والمرأة، كما تتكفل أنظمة المملكة لجميع المواطنين بالحق في التعليم مجاناً دون أي تمييز، ومساواة الالتحاق ببرامج ابتعاث التعليم العالي (صحيفة مال، 2021).

ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020، فقد تمكنت المملكة من سد 59.9% من الفجوة بين الجنسين، وذلك لما أحرزت المملكة من تقدم كبير في مؤشر عدد النساء العاملات في المناصب القيادية والإدارية في المملكة، وكذلك في مؤشر التحصيل العلمي، نتيجة تحسن معدل معرفة القراءة والكتابة بين الجنسين والالتحاق بالتعليم الابتدائي والعالي، وعلى الرغم من الأداء الإيجابي للمملكة والتقدم الملحوظ الذي أحرزته إلا أنه مازالت الفجوة كبيرة بين الجنسين، وبحسب التقرير فقد احتلت المملكة المرتبة 146، و حصلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أقل معدل عالمي من سد الفجوة النوعية بين الجنسين (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2020).

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي

مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد دولة ما في فترة زمنية معينة عن طريق استخدام عناصر الإنتاج الأساسية، وعرف الاقتصادي الأمريكي سيمون كازنت النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها". وعرفه الاقتصادي فرانسوا بيرو بأنه "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي للقيمة الحقيقية" (ملواح ومكيد، 2020: 126).

كما عرفه جون ريفوار بأنه "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية". (العبادي، 2018: 5). وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج المحلي أي معدل نمو الدخل الفردي، ويعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية حيث يترتب على زيادة النمو الاقتصادي ارتفاع مستوى الدخل وتحسين معيشة الأفراد في المجتمع وزيادة مستوى الرفاهية، وعلى مستوى الدولة يسهم في زيادة الدخل القومي مما يسمح بزيادة موارد الدولة وتعزيز قدرتها على توفير الخدمات الضرورية وتحسينها مثل الصحة والامن، التعليم و بناء المنشآت السكنية لأفراد المجتمع، والتوزيع الأمثل للدخل والموارد.

النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

شهد الاقتصاد السعودي نمواً على مستوى عدد كبير من القطاعات خلال عصره الحديث، مستغل بذلك موارد المملكة الطبيعية وموقعها الجغرافي والحضاري بين قارات العالم الثلاثة، وبناء قاعدة اقتصادية متينة نتيجة هذا النمو، حيث أصبح الاقتصاد السعودي ضمن أكبر عشرين اقتصاد عالمي وعضو فاعل في مجموعة العشرين، وأحد اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية، مدعوماً بنظام مالي قوي وقطاع بنكي فعال، وشركات حكومية عملاقة تستند على كوادرات سعودية ذات تأهيل عالي.

كما شهدت المملكة إصلاحات هيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي خلال السنوات الماضية، وعزز ذلك من رفع معدلات النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستدامة المالية والاستقرار، وهذا يظهر عبر تحسن بيئة الأعمال في المملكة، والسعي المستمر لتمكين القطاع الخاص في دعم التنوع الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الأعمال وتذليل المعوقات لجعلها بيئة أكثر جاذبية بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات غير المستغلة سابقاً، وكذلك تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب.

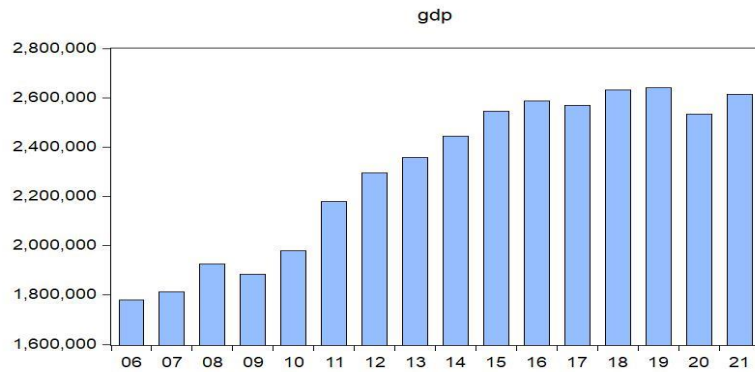
وأطلقت المملكة العربية السعودية رؤية السعودية 2030، وذلك في سبيل تطوير الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط، مستهدفة بذلك تحقيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتمكين تحول هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص، وتمكين القطاع الثالث.

وقد نجحت المملكة منذ إطلاق الرؤية في تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية لتمكين التحول الاقتصادي، وشمل هذا التحول عدة جهود رئيسية متمحورة حول بعد تمكيني يهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز استدامة المالية العامة، وبعد قطاعي يشمل تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية وإطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها، كما ساهمت هذه التحولات الهيكلية في تعزيز قدرة اقتصاد المملكة على تجاوز جائحة

كوفيد-19 في عام 2020م بثبات، ويتوقع ان يستمر هذا التحول الهيكلي على هذه الوتيرة نحو نمو اقتصادي مستدام في السنوات المقبلة، خصوصا في ظل عدد من المبادرات الاستثمارية والعملاقة، تحت مظلة صندوق الاستثمارات العامة، والشركات الرائدة. (رؤية السعودية 2030، 2022).

تطور النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (2006 – 2021)

الشكل (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (2006- 2021)



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومخرجات برنامج EViews

يوضح الشكل (1) ان الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة حقق نموا إيجابيا خلال معظم فترة الدراسة (2006 – 2021م)، الا ان هذا النمو لم يكن على وتيرة واحدة، بل كان متذبذبا بين الزيادة والنقصان، وذلك بسبب تذبذب نمو القطاع النفطي والخاص والحكومي، كما حقق الناتج المحلي الإجمالي السعودي نموا غير إيجابي خلال السنوات (2009، 2017، 2020).

واصل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي تحقيق معدلات نمو متزايدة خلال الفترة من عام 2006 الى عام 2016 باستثناء عام 2009، وذلك نتيجة استمرار الاتجاه التصاعدي لوتيرة الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجالات وخاصة قطاعات التعليم والتدريب والعلوم والتقنية، بالإضافة الى تعافي الاقتصاد العالمي إيجابيا على أوضاع سوق النفط. (القطييط، 2020)

بينما تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، لما شهد الاقتصاد السعودي من تراجع في أسعار النفط وانكمش قطاع النفط بنسبة 2,3%، نتيجة الازمة المالية العالمية، في حين انكمش القطاع الحكومي غير النفطي من الاقتصاد بنسبة 0,1%، وشهدت الفترة من عام 2017 الى عام 2019 نموا في الناتج المحلي، ولكن بمعدل متناقص في عام 2017 حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,74%، ثم بمعدل متزايد في عامي 2018 و2019، مستفيدا من حزمة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي اقرتها الحكومة لتحقيق اهداف رؤية المملكة 2030، ثم تراجع الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 نتيجة جائحة كوفيد-19، وما تبعها من انخفاض حاد في اسعار النفط، حيث انخفض الناتج المحلي في القطاع النفطي بنسبة 8,2%، وغير النفطي بنسبة 2,1%، بينما تراجع القطاع الخاص بنسبة 3,1% (الهيئة العامة للإحصاء، 2020).

وفي عام 2021 عاود الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع، وذلك لما ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتحويلات الهيكلية لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030 الى تعزيز قدرة اقتصاد المملكة على تجاوز جائحة كوفيد-19.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

- دراسة الحسن (2020) بعنوان "قياس أثر مساهمة المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص على النمو الاقتصادي" تهدف الدراسة إلى قياس أثر مساهمة المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص على النمو الاقتصادي، بالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة في الخروج للعمل، إلا أنها تسهم في القطاعين العام والخاص، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي التحليلي في تكوين النموذج، وبرنامج EViews في التحليل، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لمساهمة المرأة من خلال العلاقة الطردية لكل من مساهمة المرأة في التجارة، والتأمين، والخدمات العقارية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ووجود علاقة عكسية بين الخدمات الاجتماعية والنمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بإطلاق برامج توعية لتشجيع المرأة للعمل في قطاع الخدمات الاجتماعية والصناعة حتى تزيد مساهمتها في النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير. اتفقت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في الهدف العام حيث إن مساهمة المرأة في سوق العمل مؤشراً لتمكينها اقتصادياً، وكذلك اتفقت في استخدام المنهج الوصفي، ومكان الدراسة، ولكن تختلف الدراسات من حيث إن الدراسة الحالية تركز على أثر تمكين المرأة السعودية على النمو الاقتصادي بشكل عام، بينما ركزت الدراسة السابقة على أثر مساهمة المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص على النمو الاقتصادي.
- دراسة عمر (2020) بعنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية: الأبعاد والمعوقات" تتناول الدراسة التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية والمعوقات التي تواجهها، وتمثلت الأبعاد في (المبادئ، الآليات، المؤشرات، المستويات) واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن تمكين المرأة السعودية اقتصادياً يركز على مبدأ تنمية قدراتها الشخصية، تحقيق العدالة والمساواة القانونية، ومساعدتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة، ومن المعوقات التي تواجه تمكين المرأة الاقتصادي: وجود بعض الموروثات المجتمعية التي تقلص من مشاركتها في التنمية، قلة الدورات التدريبية المقدمة للمرأة العاملة لرفع كفاءتها، وضعف الوعي الاقتصادي للمرأة. اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في متغير تمكين المرأة، وكذلك في استخدام المنهج الوصفي، ومكان الدراسة، وتختلف في الهدف من الدراسة، حيث إن الدراسة الحالية تركز على أثر تمكين المرأة على النمو الاقتصادي، بينما ركزت الدراسة السابقة على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة والمعوقات التي تواجهها.
- دراسة شملوي والحيط (2018) بعنوان "محددات التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية"، تهدف الدراسة إلى دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي القياسي، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالدول العربية، والتي تتضمن تقارير الفجوة الجندرية العالمية خلال السنوات (2006-2015). وقامت بتطوير نموذج قياسي لتقدير التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية ومدى اختلافه حسب مستويات الدخل للدول. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أنه على مستوى جميع الدول هناك علاقة طردية بين كل من: الدخل المقدر، والمساواة في الدخل بين الجنسين، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وبين التمكين الاقتصادي، وأن متغير نسبة البطالة بين النساء، يؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل عكسي، وتبين أن التمكين الاقتصادي للمرأة يتفاوت بين الدول على حسب مستويات الدخل، إذ يكون في الدول ذات الدخل المرتفع أعلى ما يمكن، بينما في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض يكون أقل

ما يمكن، كما توصلت الدراسة الى العديد من التوصيات أهمها: ضرورة استخدام رأس المال البشري بشقيه لتحقيق التنمية المستدامة، ورفع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، وزيادة التمكين السياسي للمرأة. وجه الشبه بين الدراسة السابقة والحالية هو متغير تمكين المرأة واستخدام المنهج الوصفي القياسي، إلا أن الدراستين تختلف من حيث الهدف، الدراسة السابقة تهدف الى دراسة محددات التمكين بينما الدراسة الحالية تهدف الى دراسة تأثير التمكين على النمو الاقتصادي، كما تختلف في النموذج القياسي، ومكان الدراسة.

- دراسة **Shammari and Alrakhis (2017)** بعنوان "أثر عدم المساواة بين الجنسين على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، وتهدف الدراسة الى معرفة اثر عدم المساواة بين الجنسين على النمو الاقتصادي وتكونت عينة الدراسة من 19 دولة عربية للفترة 1990-2014م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي القياسي بطريقة OLS لتقدير البيانات و أوضحت نتائج الدراسة إلى أن عدم المساواة بين الجنسين لا تؤثر على النمو الاقتصادي بينما النمو السكاني والتراكم الرأسمالي لهما أثر كبير على النمو الاقتصادي مما يدل على اعتماد هذه الدول على استثمارات لها أثر على التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، ويمكن تفسير عدم تأثير متغير عدم المساواة بين الجنسين بسبب عدم إعطاء أهمية الجنس في الاقتصاديات، كما اوصت الدراسة الى إجراء دراسات مستقبلية لتوضيح اثر عدم المساواة لأهميته في التنمية البشرية واقتصاديات الرفاهية. تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي، والأداة المستخدمة، بينما تختلف من حيث النموذج القياسي، ومكان الدراسة.

- دراسة **عكروش و زمزم (2017)** "مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية"، تهدف الدراسة الى استعراض اهم المؤشرات الديموغرافية و ابرز الخصائص الاقتصادية المتعلقة بالمرأة في محافظة اللاذقية، إضافة الى مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية حسب الحالة العملية والمهنية، وتناولت أهم الأسباب التي تعيق تقدم المرأة في سوق العمل، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، و أداة الاستبيان، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعمر المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمستوى التعليمي للمرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمهنة المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي، ويعتبر العمل الإضافي المزدوج من أهم الصعوبات التي تعانيها المرأة في عملها، واقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تساعد على مواجهة المعوقات التي تقف في طريق المرأة وتفعيل مشاركتها في جميع أوجه النشاط الاقتصادي. وجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة هو الهدف العام لاعتبار مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي مؤشر لتمكينها، وفي استخدام المنهج الوصفي، وتختلف الدراستان في الأداة المستخدمة، ومكان الدراسة.

- دراسة **Saqib وآخرون (2016)** بعنوان "تمكين المرأة والنمو الاقتصادي: دراسة تجريبية من المملكة العربية السعودية"، وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة طويلة الأجل بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي القياسي، وذلك باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة 1999-2014، افترضت الدراسة ان التمكين يؤثر على النمو الاقتصادي والمتغيرات التي تمثل التمكين (معدل معرفة القراءة والكتابة، نسبة توظيف الاناث، معدل الخصوبة)، وتوصلت النتائج إلى ان هناك علاقة إيجابية طويلة الأجل بين معدل معرفة القراءة والكتابة، ونسبة الإناث الموظفات، ومعدل الخصوبة، وبين النمو الاقتصادي، واوصت الدراسة بعمل اصلاحات في

قانون العمل مما يضمن فرص أكبر للمرأة في سوق العمل. تدريب النساء لشغل الوظائف العليا. اتفقت هذه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في المتغيرين الأساسيين، والمنهج المستخدم، ومكان الدراسة إلا أنها تختلف من حيث النموذج القياسي.

- دراسة **Elimam وآخرون (2014)** بعنوان "مساهمة المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية"، هدفت الدراسة إلى تحليل مساهمة المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرات وهي المساهمة في قوة العمل، ومحو الأمية، ومعدل الإناث البالغات، معدل الناتج المحلي الإجمالي داخل المملكة العربية السعودية. توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات، وهناك علاقة قوية بين مساهمة قوة العمل النسائية العاملة والناتج المحلي الإجمالي، في حين كان هناك علاقة متوسطة ذات دلالة إحصائية بين القوى العاملة ومعدل معرفة القراءة والكتابة، ومن ثم هناك علاقة إيجابية بين مساهمة المرأة والتنمية الاقتصادية. اوصت الدراسة بضرورة القضاء على التمييز وتهميش المرأة حتى يزيد إسهامها في الناتج، ينبغي خلق فرص جديدة لعمل المرأة حتى تزيد مساهمتها في التنمية الاقتصادية. اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الهدف العام، حيث إن مساهمة المرأة تعتبر مؤشر للتمكين، وكذلك في المنهج المستخدم ومكان الدراسة، ولكن تختلف في النموذج القياسي.

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي

المقدمة

سيتم خلال هذا الجزء تناول الفرضيات وصياغة النموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بهدف التوصل للنتائج لتحديد مدى تأثير مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا على النمو الاقتصادي، وحيث تهدف الدراسة الى التعرف على أثر تمكين المرأة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2006-2021)، استخدمت الباحثتان برنامج التحليل الاقتصادي (EViews) لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، الذي يقيس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ليعبر عن النمو الاقتصادي، والتمكين الاقتصادي للمرأة يمثل عدد من المؤشرات كمتغيرات مستقلة وهي: نسبة حصول الإناث على التعليم العام، نسبة حصول الإناث على التعليم العالي، نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، ومعدل البطالة، واستنادا للمشكلة المتعلقة بالدراسة في قياس الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة في المملكة يمكن صياغة الفروض كما يلي:

- 1- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة حصول الإناث على التعليم العام والنمو الاقتصادي.
- 2- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة حصول الإناث على التعليم العالي والنمو الاقتصادي.
- 3- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل والنمو الاقتصادي.
- 4- **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي.

وعليه فقد تمت صياغة النموذج المقترح، والذي يختبر العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التعليم العام، والتعليم العالي، والمساهمة في سوق العمل، ومعدل البطالة، وبين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، على النحو التالي:

$$\text{LOG(GDP)} = \beta_0 + \beta_1 \text{GE} + \beta_2 \text{HE} + \beta_3 \text{LP} + \beta_4 \text{UE} + e$$

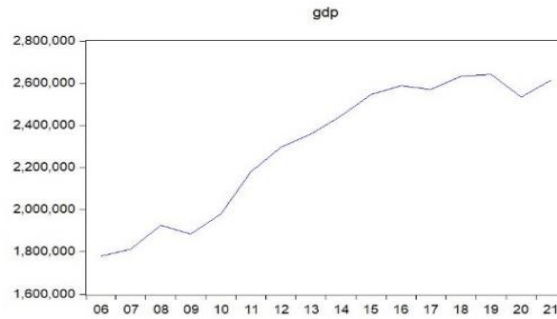
متغيرات النموذج القياسي

اعتمدت الباحثتان على تحليل البيانات ضمن نموذج انحدار خطي متعدد كونه الأدق في التحليل لقضايا النمو الاقتصادي، ولتقدير أثر تمكين المرأة السعودية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تم جمع بيانات سلسلة زمنية للفترة (2006-2021) باستخدام النموذج المذكور سابقاً وتم تعريف المتغيرات كالتالي:

أولاً: المتغير التابع

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016: 7)، وتم الاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) من البنك الدولي.

الشكل (2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة



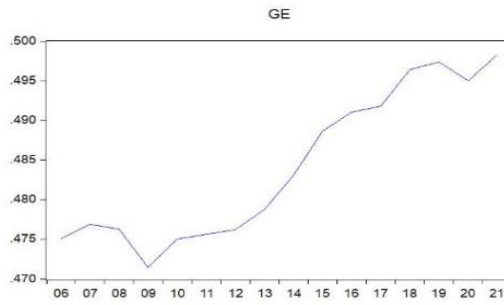
المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج EViews

يلاحظ من خلال الشكل (2) أن الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع من عام 2006 إلى عام 2008 ثم اتجه للانخفاض في عام 2009 بسبب انكماش قطاع النفط بنسبة 2,3%، في حين انكمش القطاع الحكومي غير النفطي من الاقتصاد بنسبة 0,1% (صحيفة الجزيرة، 2018) وبعدها استمر بالارتفاع ليصل إلى أعلى قيمة له عام 2019 ثم تراجع عام 2020 نتيجة جائحة كورونا وما تبعها من انخفاض حاد في أسعار البترول، حيث انخفض الناتج المحلي في القطاع النفطي بنسبة 8,2%، وغير النفطي بنسبة 2,1%، بينما تراجع القطاع الخاص بنسبة 3,1% ومن ثم عاود إلى الارتفاع في عام 2021 (الهيئة العامة للإحصاء، 2020).

ثانياً: المتغيرات المستقلة

-نسبة حصول الإناث على التعليم العام (GE): ويقصد بالتعليم العام في هذه الدراسة مراحل التعليم الثلاثة وهي المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وقامت الباحثتان بحساب نسبة الإناث الى الذكور في التعليم العام بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي. ويتوقع وجود علاقة طردية بينه وبين المتغير التابع المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي.

الشكل (3): نسبة حصول الإناث على التعليم العام

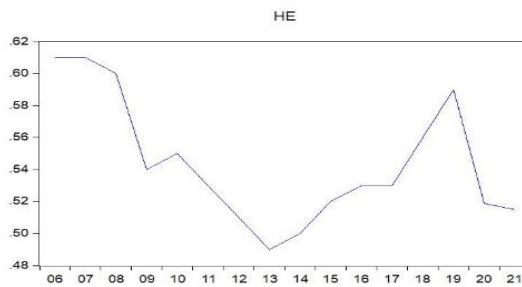


المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج EViews

يلاحظ من خلال الشكل (3) أن نسبة حصول الإناث على التعليم العام في ارتفاع من عام 2006 ثم اتجهت للانخفاض في عام 2008 الى عام 2009 وبعدها اتجهت نحو ارتفاع مستمر حتى عام 2019 لتصل الى نسبة 49% ومن ثم تراجعت عام 2020، وعاودت الى الارتفاع في عام 2021 لتصل نسبتها 50%.

-نسبة حصول الإناث على التعليم العالي (HE): يقصد بالتعليم العالي في هذه الدراسة التعليم الذي تقدمه الجامعات والكليات والمؤسسات الأخرى التي تمنح درجات أكاديمية وهي المرحلة التي تلي المرحلة الثانوية، وقامت الباحثتان بحساب نسبة الإناث الى الذكور في التعليم العام بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي. ويتوقع وجود علاقة طردية بينه وبين المتغير التابع المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي.

الشكل (4): نسبة حصول الإناث على التعليم العالي

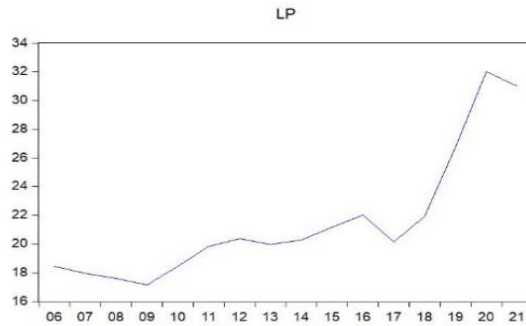


المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج EViews

يتبين من الشكل (4) ان نسبة حصول الإناث على التعليم العالي في انخفاض مستمر من عام 2006 حتى عام 2009، ثم ارتفعت قليلا عام 2010، وعاودت الى الانخفاض الحاد حتى وصلت الى اقل نسبة عام 2013، حيث وصلت قيمتها 49%، ثم عاودت بالارتفاع حتى وصلت الى اعلى نسبة لها خلال الفترة في عام 2019 تبلغ 59%، ومن ثم انخفضت حتى عام 2021.

-نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل (LP): ويقصد به مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي الذي يغطي بدوره مجمل إنتاج السوق (عمل مدفوع الأجر) وأنماط معينة من الإنتاج غير السوقي (عمل غير مدفوع الأجر) الذي يشمل إنتاج السلع للاستخدام الخاص (مدونات البنك الدولي، 2012). وتم الاعتماد على بيانات نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل من البنك الدولي، ويتوقع وجود علاقة طردية بينه وبين المتغير التابع المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي.

الشكل (5): نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل

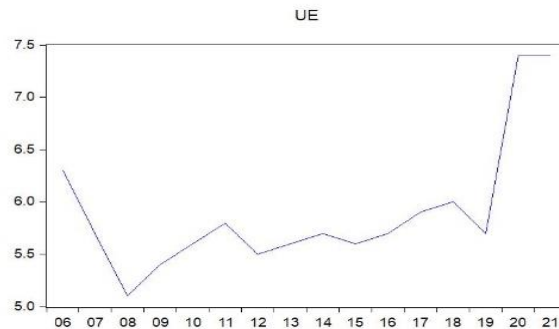


المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

يلاحظ من خلال الشكل (5) أن نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل في تزايد، ولكن بوتيرة متباينة حيث يتضح أن أقل نسبة بلغت 17% في عام 2009 واستمرت بالارتفاع حتى عام 2016، وتراجعت سنة 2017، ومن ثم عاودت بالارتفاع مستمر من عام 2018 حتى عام 2020، وذلك نتيجة لتحقيق أهداف رؤية 2030 التي تسعى لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%، حيث تعدت الهدف المطلوب ووصلت إلى أعلى نسبة بلغت 32% في عام 2020 (صحيفة سبق، 2022).

-معدل البطالة (UE): هو النسبة المئوية للأفراد العاطلين عن العمل، وتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي، ويتوقع وجود علاقة عكسية بينه وبين المتغير التابع المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي.

الشكل (6): معدل البطالة



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

يتبين من الشكل (6) تذبذب المنحنى خلال الفترة، حيث وصل معدل البطالة الى اقل قيمة بمعدل 5.1% في عام 2008، ثم بدأ بعدها بالتصاعد مع وجود تذبذب حتى عام 2020 حيث وصل الى اعلى معدل وبلغت قيمته 7,4% في عام 2020، وذلك نتيجة مسح القوى العاملة بشكل كبير إثر جائحة كورونا، التي كان لها أثر عميق على الاقتصاد السعودي. (صحيفة رويترز، 2020).

البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة

جدول (1): البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة

UE	LP	HE	GE	GDP	
5.900000	21.55875	0.543967	0.484173	2299145.	Mean
5.700000	20.20500	0.530000	0.480908	2401766.	Median
7.400000	32.00000	0.610000	0.498222	2641937.	Maximum
5.100000	17.14000	0.490000	0.471486	1779274.	Minimum
0.640833	4.504602	0.039105	0.009563	322309.6	Std. Dev.
1.569785	1.391296	0.586406	0.256705	-0.471703	Skewness
4.502952	3.727128	2.054700	1.426627	1.607659	Kurtosis
8.077175	5.514356	1.512719	1.826061	1.885754	Jarque-Bera
0.017622	0.063471	0.469372	0.401306	0.389506	Probability
94.40000	344.9400	8.703472	7.746772	36786322	Sum
6.160000	304.3716	0.022938	0.001372	1.56E+12	Sum Sq. Dev.
16	16	16	16	16	Observations

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

يتضح من بيانات الجدول (1) ان المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي تبلغ قيمته 2299145 مليار، وقد بلغ ذروته بقيمة وصلت الى 2641937 مليار، بينما تبين ان المتوسط الحسابي لنسبة حصول الإناث على التعليم العام تبلغ قيمته 0,484173، وقد بلغ ذروته بنسبة وصلت الى 0,498222، بينما تبين ان المتوسط الحسابي لنسبة حصول الإناث على التعليم العالي تبلغ قيمته 0,543967، وقد بلغ ذروته بنسبة تصل الى 0,61، كما تبين ان المتوسط الحسابي لنسبة مساهمة الإناث في سوق العمل تبلغ قيمته 21,55875، وقد بلغ ذروته بنسبة تصل على 0,32، بينما تبين أن المتوسط الحسابي لمعدل البطالة 5,9، وقد بلغ ذروته بمعدل يصل الى 7.6.

الدراسة القياسية

لتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التمكين من التعليم والعمل ومعدل البطالة، وذلك بالاستعانة ببرنامج EViews، باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS "التي تتضمن محاولة جعل مجموع مربع انحرافات القيم الحقيقية عن القيم التقديرية أقل

ما يمكن، أي جعل مجموع مربعات البواقي عند نهايتها الصغرى، لما تتصف به من إعطائها أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (BLUE)". (بخاري، 2012: 132).

جدول (2): بيانات متغيرات الدراسة

UE	LP	GE	HE	GDP	YEAR
6.3	18.42	0.475063	0.61	1779274	2006
5.7	17.95	0.476902	0.61	1812139	2007
5.1	17.58	0.476326	0.6	1925394	2008
5.4	17.14	0.471486	0.54	1885745	2009
5.6	18.44	0.474992	0.55	1980777	2010
5.8	19.81	0.475613	0.53	2178792	2011
5.5	20.36	0.476208	0.51	2296697	2012
5.6	19.96	0.478724	0.49	2358690	2013
5.7	20.27	0.483093	0.5	2444841	2014
5.6	21.18	0.488654	0.52	2545236	2015
5.7	22.02	0.491024	0.53	2587758	2016
5.9	20.14	0.491746	0.53	2568569	2017
6	21.91	0.496399	0.56	2633148	2018
5.7	26.76	0.497374	0.59	2641937	2019
7.4	32	0.494948	0.518681	2532622	2020
7.4	31	0.498222	0.514791	2614703	2021

المصدر: إعداد الباحثان بناء على بيانات البنك الدولي، والبنك المركزي السعودي

نتائج تقدير النموذج القياسي

جدول (3): نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/11/22 Time: 21:23
Sample: 2006 2021
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.400629	0.591130	15.90281	0.0000
GE	13.47692	1.269801	10.61341	0.0000
HE	-1.688356	0.188495	-8.957018	0.0000
LP	0.003613	0.004088	0.883779	0.3957
UE	-0.075761	0.020690	-3.661784	0.0037
R-squared	0.974705	Mean dependent var	14.63829	
Adjusted R-squared	0.965506	S.D. dependent var	0.146367	
S.E. of regression	0.027184	Akaike info criterion	-4.122067	
Sum squared resid	0.008129	Schwarz criterion	-3.880633	
Log likelihood	37.97654	Hannan-Quinn criter.	-4.109704	
F-statistic	105.9654	Durbin-Watson stat	1.322616	
Prob(F-statistic)	0.000000			

إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

وعليه يكون النموذج المقدر كالاتي:

$$\text{LOG(GDP)} = 9.400 + 13.476\text{GE} - 1.688\text{HE} + 0.003\text{LP} - 0.075\text{UE}$$

التحليل القياسي

يتضح من خلال الجدول (3) معنوية الدالة وقوة تفسير التباين حيث أن قيمة "F" تساوي 105,9654 تقريباً، وقيمة الاحتمال p-value المصادفة اقل من 0,00001 مما يشير الى المعنوية العالية لمعاملات الانحدار الجزئية، و أن المتغيرات المستقلة مجتمعة أو واحد منها على الأقل لها تأثير معنوي في الانحدار، وبالنظر الى مستوى المعنوية لقيمة "t" لمعاملات المتغيرات المستقلة نلاحظ أن معلمة كل من (نسبة حصول الإناث على التعليم العام، ونسبة حصول الإناث على التعليم العالي، ومعدل البطالة) معنوية عند مستوى أقل من 0,05، بينما معلمة (نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل) غير معنوية عند مستوى 0,05، كما تميز النموذج بجودة التوفيق وارتفاع معامل التحديد R2 الذي تبلغ قيمته 0,974705، و قيمة معامل التحديد المعدل 0,965506، وهذا يدل على أن القدرة التفسيرية للنموذج عالية جداً ويمكن تفسير 96% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، أما النسبة الباقية فترجع الى عوامل أخرى.

وتبين وفقاً لنتائج اختبارات المشاكل القياسية، عدم وجود مشكلة اختلاف التباين، حيث تشير نتائج اختبار (White) أن قيمة Prob.chi-Square أكبر من 5%، ولا توجد مشكلة اختلاف التباين، كما تشير نتائج اختبار (LM) لمضاعف لاجرانج أن قيمة Prob.chi-Square أكبر من 5%، أي أنها غير معنوية ولا توجد مشكلة ارتباط ذاتي، وتشير نتائج اختبار عامل تضخم التباين (VIF) ان قيمة Centered أكبر من 5، أي أنها معنوية وتوجد مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة. ولعلاج مشكلة الارتباط الخطي المتعدد قامت الباحثة بأخذ الفرق الأول للمتغيرات وجاءت نتائج النموذج المقدر على النحو التالي:

$$\text{الدالة المقدره: LOG (GDP (-1)) C GE (-1) HE (-1) LP (-1) UE (-1)}$$

جدول (4): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد اخذ الفرق الأول

Dependent Variable: LOG(GDP(-1))
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 02:25
Sample (adjusted): 2007 2021
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.363024	0.591419	15.83146	0.0000
GE(-1)	13.47707	1.267931	10.62918	0.0000
HE(-1)	-1.705233	0.188949	-9.024821	0.0000
LP(-1)	0.003818	0.004087	0.934032	0.3723
UE(-1)	-0.068201	0.021958	-3.105988	0.0111
R-squared	0.975516	Mean dependent var	14.62906	
Adjusted R-squared	0.965722	S.D. dependent var	0.146611	
S.E. of regression	0.027144	Akaike info criterion	-4.114119	
Sum squared resid	0.007368	Schwarz criterion	-3.878102	
Log likelihood	35.85589	Hannan-Quinn criter.	-4.116633	
F-statistic	99.60649	Durbin-Watson stat	1.469768	
Prob(F-statistic)	0.000000			

إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

التحليل القياسي

يتضح من خلال نتائج الجدول (4) معنوية الدالة وقوة تفسير التباين حيث أن قيمة "f" تساوي 99.60649، وقيمة الاحتمال p-value المصاحبة أقل من 0,00001 مما يشير الى المعنوية العالية لمعاملات الانحدار الجزئية، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة أو واحد منها على الأقل لها تأثير معنوي في الانحدار، وبالنظر الى مستوى المعنوية لقيمة "t" لمعاملات المتغيرات المستقلة نلاحظ أن معلمة كل من (نسبة حصول الإناث على التعليم العام، ونسبة حصول الإناث على التعليم العالي، ومعدل البطالة) معنوية عند مستوى أقل من 0,05، بينما معلمة (نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل) غير معنوية عند مستوى 0,05، كما تميز النموذج بجودة التوفيق وارتفاع معامل التحديد R2 الذي تبلغ قيمته 0,975516، وقيمة معامل التحديد المعدل 0,965722، وهذا يدل على أن القدرة التفسيرية للنموذج عالية جدا ويمكن تفسير 96% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) ، أما النسبة الباقية فترجع الى عوامل أخرى.

وللتحقق من مشاكل القياس الثلاث قامت الباحثة باختبار VIF للتحقق من وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، واختبار LM للتحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي، واختبار ARCH للتحقق من وجود مشكلة اختلاف التباين من خلال الاستعانة ببرنامج الايفيوز وتم التوصل الى النتائج التالية:

1- مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

أولاً: نضع الفروض الإحصائية

الفرض العدم: لا توجد مشكلة ارتباط خطي متعدد

الفرض البديل: توجد مشكلة ارتباط خطي متعدد

ثانياً: نقوم باختبار عامل تضخم التباين (VIF)

جدول (5): نتائج اختبار VIF

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.349776	7120.876	NA
GE(-1)	1.607649	7645.365	2.533968
HE(-1)	0.035702	217.6775	1.067482
LP(-1)	1.67E-05	153.7184	4.745243
UE(-1)	0.000482	332.6651	2.460502

إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

يتضح من النتائج في الجدول (5) ان عامل تضخم التباين (Centered) أقل من 5، وبذلك نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل، أي أنها غير معنوية وتم معالجة مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

2- مشكلة الارتباط الذاتي

أولاً: نضع الفروض الإحصائية

الفرض العدم: لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي

الفرض البديل: توجد مشكلة ارتباط ذاتي

ثانياً: نقوم باختبار مضاعف لاجرانج (LM)

جدول (6): نتائج اختبار White

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.785002	Prob. F(2,8)	0.4883
Obs*R-squared	2.460820	Prob. Chi-Square(2)	0.2922

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 02:44
Sample: 2007 2021
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.098995	0.615314	-0.160886	0.8762
GE(-1)	0.236802	1.318021	0.179665	0.8619
HE(-1)	-5.44E-06	0.195450	-2.78E-05	1.0000
LP(-1)	-0.000600	0.004304	-0.139437	0.8926
UE(-1)	-0.000538	0.022585	-0.023821	0.9816
RESID(-1)	0.313819	0.364024	0.862081	0.4137
RESID(-2)	-0.380785	0.353267	-1.077896	0.3125

R-squared	0.164055	Mean dependent var	8.59E-16
Adjusted R-squared	-0.462904	S.D. dependent var	0.022941
S.E. of regression	0.027747	Akaike info criterion	-4.026644
Sum squared resid	0.006159	Schwarz criterion	-3.696221
Log likelihood	37.19983	Hannan-Quinn criter.	-4.030164
F-statistic	0.261667	Durbin-Watson stat	2.093422
Prob(F-statistic)	0.940206		

إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

يتضح من خلال نتائج الجدول (6) ان (Prob.chi-Square) أكبر من 5%، وبذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم، أي أنها غير معنوية ولا توجد مشكلة ارتباط ذاتي.

3- مشكلة اختلاف التباين

أولاً: نضع الفروض الإحصائية

الفرض العدم: لا توجد مشكلة اختلاف التباين

الفرض البديل: توجد مشكلة اختلاف التباين

ثانياً: نقوم باختبار ARCH

جدول (7): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.068554	Prob. F(1,12)	0.7979	
Obs*R-squared	0.079526	Prob. Chi-Square(1)	0.7779	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/22 Time: 02:45				
Sample (adjusted): 2008 2021				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000442	0.000239	1.844714	0.0899
RESID^2(-1)	0.075180	0.287136	0.261829	0.7979
R-squared	0.005680	Mean dependent var	0.000479	
Adjusted R-squared	-0.077180	S.D. dependent var	0.000697	
S.E. of regression	0.000723	Akaike info criterion	-11.49439	
Sum squared resid	6.28E-06	Schwarz criterion	-11.40310	
Log likelihood	82.46075	Hannan-Quinn criter.	-11.50284	
F-statistic	0.068554	Durbin-Watson stat	2.034863	
Prob(F-statistic)	0.797893			

إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

يتضح من خلال نتائج الجدول (7) أن (Prob.chi-Square) أكبر من 5%، وبذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم أي انها غير معنوية ولا توجد مشكلة اختلاف التباين.

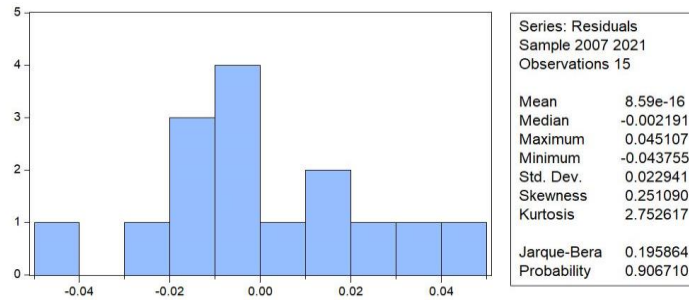
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الفروض:

H1: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H0: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل (7): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews

نلاحظ من خلال الشكل (7) ان قيمة Probability لاختبار جارك بيرا أكبر من 5%، وبذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم، أي انها غير معنوية والبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المناقشة والاستنتاجات

من خلال نتائج النموذج وتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وبين مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً فإننا نستنتج ما يلي:

- 1- أكدت النتائج الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة حصول الإناث على التعليم العام والنتائج المحلي الإجمالي، وهذا يتفق مع منطق الدراسة وفروضها، أي ان تمكين التعليم العام للمرأة السعودية له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- 2- تشير النتائج الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين نسبة حصول الإناث على التعليم العالي والنتائج المحلي الإجمالي، وهذا يخالف فرضية الدراسة، ويفسر ذلك التأثير السلبي للتعليم العالي على النمو الاقتصادي، إنفاق الدولة على التعليم العالي دون مردود اقتصادي يتناسب مع التكلفة المرتفعة للتعليم، حيث إن ضعف توافق المؤهلات والخبرات المكتسبة مع احتياجات سوق العمل يفرض على الاقتصاد السعودي معدلات مرتفعة من البطالة لخريجين الجامعات وخاصة الإناث.
- 3- أكدت النتائج الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين معدل البطالة، والنتائج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة التي تقر بأن ارتفاع معدلات البطالة لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي.
- 4- توصلت النتائج الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل والنتائج المحلي الإجمالي، ويفسر ذلك الى انه مازالت الفجوة متسعة بين مخرجات تعليم الفتيات واحتياجات سوق العمل، حيث إنه على الرغم من ان معدلات تعليم الفتيات تجاوزت معدلات تعليم الذكور، إلا ان هذه المعدلات لم تنعكس على الاقتصاد السعودي من خلال المساهمة الفاعلة في سوق العمل.
- 5- تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة Saqib et al. (2016) ودراسة Elimam et al. (2014) حيث انه توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين تمكين المرأة السعودية والنمو الاقتصادي من حيث مؤشر التعليم. كما اتفقت النتائج مع دراسة Alrakhis & Shammari (2017) من حيث انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة الإناث في سوق العمل والنمو الاقتصادي.

التوصيات

- ضرورة استمرارية وتعزيز تفعيل دور المرأة في سوق العمل، والاستفادة من طاقاتها ومؤهلاتها في التعليم لينعكس على الاقتصاد السعودي من خلال المساهمة الفاعلة في سوق العمل.
- وضع إجراءات وسياسات لمعالجة التكلفة الاقتصادية المرتفعة للتعليم العالي مقارنة بالعائد منه.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابن شلهوب، هيفاء. (2017). "أبعاد تمكين المرأة السعودية: دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. المجلة العربية للدراسات الأمنية، مج33، ع70: 3 – 40.
- آل عوض، نجلاء. (2014). معوقات تمكين المرأة حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- الأمم المتحدة. (2015). مؤتمر قمة الأمم المتحدة، تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، روجع من: [United Nations Official Document.](#)
- باربوشيا، ديفيد. (2020، 30 سبتمبر). ارتفاع البطالة بالسعودية مع انكماش الاقتصاد. صحيفة رويترز. روجع من: <https://www.reuters.com/article/saudi-gdp-mn5-idARAKBN26L0ZU>
- بخاري، عبلة. (2012). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2010. مجلة البحوث الإدارية، مج30، ع3: 90 – 146.
- البنك الدولي. (2001). تحفيز التنمية من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد وحقوق التعبير عن الرأي، تقرير البنك الدولي ضمن سلسلة أبحاث السياسات، واشنطن العاصمة، مطبعة جامعة أكسفورد.
- البنك الدولي. (2006)، المساواة بين الجنسين بوصفها اقتصاداً يتسم بالحنكة والبراعة، خطة عمل مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين (السنوات المالية 2007-2010)، واشنطن، روجع من: <https://web.worldbank.org/archive/website01328/WEB/IMAGES/GAPREPOR.PDF>
- الجدعاني، تغريد. (2020). دور تمكين المرأة السعودية في رؤية 2030 في تحسين مشاركتها المستقبلية بسوق العمل. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع4: 142 – 158.
- الحسن، تماضر. (2020). قياس أثر مساهمة المرأة العاملة في القطاع الخاص على النمو الاقتصادي 2005-2017. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، جامعة الجوف، مج4، ع7: 112 – 127.
- رؤية السعودية 2030، الاقتصاد والأعمال (2022)، روجع من: [./https://www.vision2030.gov.sa/ar/the/kingdom/explore/economy](https://www.vision2030.gov.sa/ar/the/kingdom/explore/economy)
- شملوي، حنان؛ سقف الحيط، نهى. (2018). واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية. رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن: عمان.
- صحيفة الجزيرة نت. (2017، 1 يوليو). السعودية تشهد انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي. روجع من: [./https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)
- صحيفة سبق الإلكترونية. (2022، 30 مارس). نسبة مشاركة السعوديات في سوق العمل تتجاوز المستهدف وفق رؤية 2030. روجع من: <https://sabq.org>

- صحيفة مال. (2021، 25 ابريل). 5 أعوام من تمكين المرأة السعودية. روجع من: <https://maaal.com>.
- العبادي، رائد. (2018). *دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع إشارة الى العراق*، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- عتيبة، أمال. (2020). *التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية من المنظور التربوي الإسلامي*، مجلة الجامعة الإسلامية، 4ع: 272 – 405.
- عكروش، محمد؛ زمزم، ميس. (2017). *واقع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج39، ع2: 187 – 206، مصر.
- عمر، أحلام. (2020). *التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية: الأبعاد والمعوقات*. مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية، مج12، ع2: 27 – 89.
- القطيط، عبد العزيز. (2020). *أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي: دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2018*. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج16، ع2: 1 – 20.
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (2016). *برنامج التحول الوطني 2020*، أحد برامج رؤية 2030، روجع من: <https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/ntp>
- مدونات البنك الدولي. (2012، 9 ابريل). *احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل أقل من الرجل بمعظم البلدان*. روجع من: <https://blogs.worldbank.org/ar/node/19554>
- ملواح، فضيلة؛ مكيد، علي. (2020). *محددات النمو الاقتصادي في الجزائر*، المجلة العربية للنشر العلمي، مج17: 126-141.
- المنتدى الاقتصادي العالمي. (2017). *التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017*، روجع من: globalgendergapreport2017.pdf
- المنتدى الاقتصادي العالمي. (2017). *التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017*، روجع من: globalgendergapreport2017.pdf
- المنتدى الاقتصادي العالمي. (2020). *التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020*، روجع من: [6.2.globalgendergapreport2020\(eng\).pdf](http://6.2.globalgendergapreport2020(eng).pdf)
- الهيئة العامة للإحصاء. (2017). *تقرير مسح الخصائص السكانية لعام 2017*، روجع من: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/population_characteristics_surveysar.pdf
- الهيئة العامة للإحصاء. (2020). *تقرير اليوم العالمي للمرأة*، روجع من: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/woman_international_day_2020AR.pdf

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Elimam, H & Abdullah,L& AL-Banawi,N & Bukhari, A.(2014). The contribution of the Saudi Women in Economic Development. International Journal of Business and Economic Development, Vol.2, No.3: 60 – 67.
- Saqib, Najia, Aggarwal, Priyanka, Rashid Saima. (2016). Women Empowerment and Economic Growth: Empirical Evidence from Saudi Arabia. Advances in Management & Applied Economics, Vol. 6, No. 5: 79 – 92.
- Shammari, Nayef; Monira, Alrakhis. (2017). Impact of Gender Inequality on Economic Growth in The Arabic Region. Research in Applied Economics, ISSN 1948-5433, Vol. 9, No. 2: 18 – 31.

الملاحق

ملحق (1): اختبار VIF

Variance Inflation Factors
Date: 05/20/22 Time: 21:45
Sample: 2006 2021
Included observations: 16

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.349435	7565.857	NA
GE	1.612394	8186.978	2.993339
HE	0.035530	228.7375	1.102891
LP	1.67E-05	175.0817	6.884245
UE	0.000428	326.1951	3.568265

ملحق (2): اختبار White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	14.83942	Prob. F(14,1)	0.2010
Obs*R-squared	15.92335	Prob. Chi-Square(14)	0.3181
Scaled explained SS	6.866299	Prob. Chi-Square(14)	0.9397

ملحق (3): اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.220494	Prob. F(2,9)	0.3396
Obs*R-squared	3.413675	Prob. Chi-Square(2)	0.1814